

محددات الإنفاق العام في بعض الدول العربية للفترة (2014-2000)

سليم سليمان الحجايا¹

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة محددات الإنفاق الحكومي العام في كل من الأردن ولبنان ومصر والمغرب وتونس خلال الفترة (2014-2000) باستخدام منهجية التحليل النظري والقياسي الكمي، حيث تم بناء نموذج قياسي لبيان محددات الإنفاق العام لهذه البلدان باستخدام الطرق القياسية المستخدمة في تحليل البيانات المدمجة (Panel Data). وتم اختبار استقرارية متغيرات الدراسة من خلال اختبار LLC (Levin, Lin and Chu) واختبار Im Pesaran and Shin (IPS) بالإضافة لاختبار فيشر Fisher PP Test، كما تم الاتجاه لاختبارات التكامل المشترك للبيانات المدمجة وهي بشكل أساسي كل من اختبار Kao واختبار Pedroni، وعلى ضوء نتائج الاختبارات أعلاه تم تحليل نموذج الدراسة والوصول للنتائج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية للبيانات المدمجة (Panel Dynamic Ordinary Least Square (PanelDOLS) إن أبرز النتائج التي تم التوصل لها تفيد بأن كل من الإيراد العام والدين العام بالإضافة لمعدل التضخم ومعدل النمو السكاني تعتبر أهم المحددات التي تحكم التوسع في الإنفاق العام للدول المدروسة، كما أن نتائج التحليل لم تعط دلائل على وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام في تلك الدول.

الكلمات الدالة: محددات الإنفاق، الإنفاق العام، البيانات المدمجة، المربعات الصغرى الديناميكية للبيانات المدمجة، الأردن ولبنان ومصر والمغرب وتونس.

المقدمة

يعرف بقانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي حيث ربط هذه الظاهرة بعملية النمو الاقتصادي، تبعه كل من بيكوك ووايزمان اللذين أشارا إلى أن تفسير ظاهرة التزايد بالإنفاق العام يعود بصورة رئيسية إلى ارتفاع الطاقة الضريبية أوقات الأزمات والحروب مما يشجع الحكومات على التوسع في إنفاقها ويصعب على الحكومات الرجوع لمستويات الإنفاق السابقة بعد الانتهاء من تلك الأزمات، وبالتالي ينشأ ما يسمى بالأثر الإزاحي (Burkhead and Miner, 2007). وقد أثبتت الكثير من التطبيقات والدراسات أن هنالك العديد من الأسباب التي تقف وراء ظاهرة تزايد الإنفاق العام حيث قد تعود لأسباب متعلقة بفكر الدولة الاقتصادي أو لأسباب اقتصادية ترتبط بالنمو الاقتصادي إضافة للمسببات الاجتماعية والسياسية والعسكرية والأسباب المالية التي تتمثل بالمقدرة المالية للدولة.

إن الإنفاق العام عادة ما يتزايد سواءً بشكل مطلق أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن فيما يسمى بظاهرة نمو الإنفاق العام. وقد كانت هذه الزيادة في ذروتها في معظم دول العالم المتقدم خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية متأثرة بالأفكار الكينزية المؤيدة للتدخل الحكومي من خلال زيادة الإنفاق العام كونه أحد أهم أدوات السياسة المالية، وبعدها الاقتصادي الألماني واجنر Wagner أول من أشار بوضوح لظاهرة النمو في الإنفاق العام وقدم عملاً متكاملًا لتفسيرها فيما

¹ محافظة الكرك، وزارة الداخلية الأردنية. محاضر غير منقرغ في جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن. Saleem_hajaya@yahoo.com

تاريخ استلام البحث 2016/10/24 وتاريخ قبوله 2017/7/10.

الماضية - بالضرورة إلى تقليص حجم الإنفاق العام لهذه الدول؟

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها لتناولها مشكلة اقتصادية مهمة تواجه الأردن وبعض دول المنطقة تتعلق بالآثار التي يتركها الارتفاع في نسبة الدين العام على الإنفاق العام خلال فترة الدراسة، انطلاقاً من فرضية أن الدين العام الناتج عن العجز في الموازنة يعمل على تقليص الإنفاق الرأسمالي مما قد يؤدي إلى تراجع أداء القطاعات الاقتصادية وصعوبة تحقيق التنمية المستدامة، كذلك فإن الدراسة تتناول أثر العوامل المالية بشكل خاص على الإنفاق العام في الأردن.

2. القوانين والفرضيات في نمو الإنفاق العام

إن النفقات العامة تتزايد بشكل مستمر وهو ما يسمى بظاهرة نمو الإنفاق العام (Holley, 2011)، وأصبحت هذه الظاهرة من السمات المميزة للمالية العامة على الرغم من اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية بين الدول، ولكنها بالطبع تختلف في مقدارها من دولة لأخرى وهي زيادة مطلقة وتعني ارتفاع حجم الإنفاق العام من سنة لأخرى، وكذلك هي في معظم زيادة نسبية وتعني زيادة الإنفاق العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن. وقد برزت هذه الظاهرة بشكل جلي وواضح بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تكون الأسباب متعلقة بسيطرة النظرية الكينزية بخصوص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واعتماد الإنفاق العام كأداة فعالة لتحفيز الطلب الكلي وازدهار النمو الاقتصادي.

1.2 قانون واجنر

اهتم الاقتصادي الألماني أدولف واجنر بإيجاد تفسير علمي لظاهرة التزايد في الإنفاق العام والاتجاه الطبيعي في نمو وزيادة حجم الإنفاق بشكل مطلق ومنسوباً للناتج المحلي الإجمالي، واعتبر أن التزايد في الإنفاق العام هو قانون عام للتطور الاقتصادي أسماه قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي، وبين واجنر أن تطور الإنفاق العام هو نتيجة طبيعية لتغير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدول، ويمكن تلخيص القانون على أنه: " إذا تم تحقيق معدل نمو معين في مجتمع من المجتمعات

وبما أن الإنفاق العام هو أحد أدوات السياسة المالية لتحقيق التنمية المستدامة ورفع معدلات النمو الاقتصادي في اقتصادات الدول النامية، فلا بد لتلك الدول من أن تعرف بشكل دقيق الأسباب الكامنة وراء التوسع في الإنفاق العام، وكذلك العوائق التي تواجه تخطيطها للتوسع في هذا الإنفاق وتتمثل بشكل أساسي بمحدودية الموارد والعجز في الموازنات الحكومية وتراكم الدين العام، وبالتالي إذا ما أرادت تلك الدول تركيز جهود الإنفاق العام وزيادته لتحقيق أهداف السياسات العامة وعلى رأسها التنمية الاقتصادية فلا بد من دراسة محددات الإنفاق العام والمتمثلة بالعوامل التي تحكم الإنفاق العام فعلياً، وهي بشكل عام تتنوع بين عوامل اقتصادية وعلى رأسها النمو الاقتصادي، فتحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة هو محفز لمزيد من الإنفاق الحكومي، وعوامل مالية كالإيراد العام والذي يعتبر أحد أهم العوامل التي تسهم وتشجع اتجاهات الزيادة في الإنفاق الحكومي حيث أن تمويل الإنفاق يتم عادة عن طريق هذا الإيراد، وكذلك الدين العام الناتج عن العجز المتكرر في الموازنة والذي يؤثر وينعكس على الإنفاق العام حيث تميل الدول عادة إلى تخفيض الإنفاق وترشيده حال وجود عجز مرتفع، ولعل الطريق الأسهل لتحقيق ذلك هو عادة بتخفيض الإنفاق الرأسمالي لارتفاع مرونته بشكل أكبر من الإنفاق الجاري مما يجعل الدين العام والعجز من أهم العوامل التي تحكم الإنفاق الحكومي، وهناك أيضاً عوامل أخرى يعزى لها النمو الاسمي في الإنفاق العام مثل الزيادة السكانية والتضخم.

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال محاولتها الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هي النظريات التي تعمل على تفسير ظاهرة الإنفاق العام للحكومات المركزية بشكل عام؟
- هل ساهم الإيراد العام كنسبة من الناتج الإجمالي بتعزيز اتجاهات الزيادة في نسبة الإنفاق العام للناتج الإجمالي؟ أم أن الإنفاق العام كان مستقلاً عن الإيراد العام؟
- ما هو حجم تأثير الدين العام - الناتج عن العجز في الموازنة - على الإنفاق العام كنسبة من الناتج الإجمالي؟ وهل أدت نسب الدين - الذي كان مرتفعاً خلال السنوات

(1890-1955) حول ظاهرة تزايد الإنفاق العام في المملكة المتحدة، خلص الباحثان إلى أن النمو الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد المفسر لزيادة الإنفاق العام وإنما هناك عوامل أخرى تحكم هذه الزيادة، حيث أن الدول تزيد في الإنفاق العام خلال فترات الأزمات والحروب، والسبب يكمن في أن الطاقة الضريبية تكون عالية في هذه الفترات نظراً لأن المواطنين لديهم قبول لتحمل مزيد من الضرائب مقارنة بفترات السلم والهدوء التي لا تستطيع الحكومة خلالها تحقيق رغباتها بالتوسع في الإنفاق العام ذلك أن الزيادة في الضرائب تلقى معارضة شعبية واسعة، فزيادة العبء الضريبي خلال فترات الأزمات والحروب يعمل على إتاحة المجال للدولة للتوسع في إنفاقها العام ومن الصعب بعد زوال تلك الأزمات والاضطرابات أن ترجع الحكومة بإنفاقها لمستويات الإنفاق السابقة، وبالتالي ينشأ ما يسمى بالأثر الإزاحي.

من وجهة نظر بيكوك ووايزمان فإن دراسة سلوك الإنفاق من سنة لأخرى أهم من دراسة هذا السلوك على المدى الطويل، وبالتالي فإن التطور في الإنفاق العام يشبه الهضبة التي تتناوبها ارتفاعات وتأتي هذه الارتفاعات في اوقات الحروب والازمات، وعلى المدى الطويل فإن الأزمات والحروب تخلق تغييراً هيكلياً في مستويات الإنفاق ومن ثم تبدأ الطفرات والانخفاضات في المدى القصير مرة أخرى لحين حدوث أزمة حادة أو حرب معينة وهكذا، كما تقر الفرضية بأهمية عوامل أخرى كالأسعار، والتغيرات السكانية والبطالة في تفسير الزيادة في الإنفاق العام (Oktayer and oktayer, 2013).

وفي الوقت الذي عزا فيه واجنر الزيادة المطلقة والنسبية في حجم الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي، ومن ثم جاء بيكوك ووايزمان بفرضية أن الاتساع في فرض الضرائب كماً ونوعاً خلال فترات الحروب والازمات يؤدي إلى التوسع في الإنفاق العام، نجد أن هنالك أسباباً كثيرة على ارض الواقع قد تساهم في تفسير هذه الزيادة في حجم الإنفاق العام سواءً بالقيمة المطلقة أو منسوبةً للنتائج المحلي الاجمالي، حيث لا بد من الإشارة إلى أن هذه الظاهرة كانت أكثر وضوحاً وحدة في فترات الحرب العالمية الثانية وما بعدها وهو الوقت الذي كانت فيه الأفكار الكينزية المنادية بضرورة التدخل الحكومي والتوسع في الإنفاق العام في أوج رواجها.

فإن هذا يعمل على زيادة واتساع أنشطة الدولة المختلفة وبالتالي يزداد الإنفاق العام للدولة بمعدل اكبر من معدل الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي" (Burkhead and Miner, 2007).

ووفقاً لقانون واجنر فإن هنالك ثلاثة عوامل رئيسية تعمل على زيادة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي:

- عامل التصنيع والتحديث الذي يجبر الحكومة على زيادة وظائفها الرقابية والإدارية مما يؤدي لزيادة الإنفاق العام.
- نمو الدخل الحقيقي يؤدي لزيادة الإنفاق على التعليم والخدمات الثقافية والترفيهية.
- تدخل الدولة لتوفير رؤوس أموال لتمويل إدارتها وسيطرتها على الاحتكارات الطبيعية مما يعمل على زيادة الإنفاق العام.

وهناك عدة صيغ وعلاقات دالية لاختبار هذا القانون، ويكمن الاختلاف عليها في آلية القياس المتبع للنشاط الحكومي والنشاط الاقتصادي، ولعل الصيغة الأشهر هي تلك التي اعتمدها موسجراف التي تربط بين نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي كمتغير يعبر عن النشاط الاقتصادي ونسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي كمتغير يعبر عن النشاط الحكومي (Oktayer and oktayer, 2013). وقد واجه قانون واجنر العديد من الانتقادات التي تشكك بصحته، ولكن عدة دراسات تجريبية وخاصة في البلدان التي تكون في بداية مراحلها التنموية قد اثبتت صحة هذا القانون، كذلك فإن التسليم بصحة قانون واجنر لا يسقط التوجه الكينزي باتجاه السببية من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي بخلاف علاقة السببية في قانون واجنر، حيث برزت عدة دراسات أثبتت بأن قانون واجنر وعلاقة كينز يتفاعلا ويتواجدان معاً في البيئة الاقتصادية، بمعنى أن العلاقة تبادلية؛ فالإنفاق الحكومي يعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي بدوره يعمل على زيادة الطلب الكلي الذي يتطلب تدخل الحكومة بمزيد من الإنفاق العام لمسايرة الزيادة في الطلب الكلي.

2.2 فرضية بيكوك - وايزمان

خلال دراسة قام بها كل من بيكوك ووايزمان للفترة ما بين

الحديثة حسب دورها في الاقتصاد، وكذلك يمكن إجمال الأسباب السيكولوجية التي أشار لها ابن خلدون وميل الدول للبخ والترف مع مرور الزمن ضمن هذه الأسباب الفكرية. 2- أسباب اقتصادية: إن أحد أهم الأسباب الاقتصادية التي تعمل على تفسير الزيادة في الإنفاق العام هو زيادة الدخل القومي والتوسع في المشاريع العامة ومعالجة التقلبات التي تصاحب النشاط الاقتصادي وخاصة خلال فترات الكساد. حيث من الطبيعي أن يصاحب النمو الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات ارتفاع متوسط دخل الفرد، وهذا بدوره يؤدي إلى ازدياد الطلب على السلع والخدمات العامة التي لم يكن بمقدورهم المطالبة بها قبل ارتفاع دخولهم، حيث يطالبون بمستويات جيدة من التعليم، والصحة، والطرق والمواصلات والأمان الاجتماعي وغيرها، هذه الزيادة في الدخل تشجع الدولة أيضاً على اقتطاع مزيد من الضرائب والرسوم ويحفزها على مزيد من الإنفاق العام.

كما يعمل التوسع في المشروعات العامة على زيادة الإنفاق العام، حيث تسعى الدولة من وراء هذه المشروعات إلى الحصول على موارد جديدة لخزينة الدولة إضافة للمساهمة في التنمية الاقتصادية كهدف أساسي تسعى الدول لتحقيقه وكذلك محاربة الاحتكار، أيضاً يحتم حدوث الكساد الاقتصادي على الدولة ضرورة رفع مستويات الطلب الكلي من خلال مزيد من الإنفاق العام بالشكل الذي يعمل على تنشيط عجلة الاقتصاد وتصريف الإنتاج.

كما أن التنافس الاقتصادي الدولي يعمل على زيادة الإنفاق العام من خلال دعم الدولة للصادرات الوطنية والصناعات الناشئة بهدف تعزيز القدرة التنافسية مع المشروعات الأجنبية، وكذلك من خلال إعانات الإنتاج التي تقدم للصناعة المحلية بهدف الصمود والوقوف بوجه المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية.

3- أسباب اجتماعية: ساهم تركيز السكان بالعصر الحديث في المدن وتبديل النمط الاستهلاكي للأفراد إلى ازدياد الإنفاق العام على الخدمات التعليمية، والصحية، والثقافية، والنقل والمواصلات، حيث أن متوسط نصيب الفرد من الحاجات العامة أكبر في المدينة مما هو عليه في الريف، كما أدى هذا الأمر بنفس الوقت إلى ازدياد الإنفاق العام في

وتجدر الإشارة إلى أن المقدرة المالية للدولة المتمثلة بتوفر الإيرادات اللازمة سواءً أكانت إيرادات ضريبية أم غير ضريبية كانت على الدوام سبباً جوهرياً للتوسع في الإنفاق العام، وبالتالي فإن مقدرة الدولة المالية تعتبر محدداً أساسياً للإنفاق - وهذا ما أشار له ابن خلدون بأن حاجات الدول للتوسع في إنفاقها تفرص عليها فرض مزيد من الضرائب والجبايات المختلفة - وهذا الأمر الذي لم يتم الإشارة له بشكل مباشر في قانون وجنر ولكن بيكوك ووايزمان أشارا له من خلال التطرق للتوسع في الإيرادات الضريبية، ولكنهما قصرا ذلك على زمن الأزمات والحروب والكوارث التي يرتفع فيها الإنفاق العام إلى مستوى معين يصعب التراجع عنه بعد زوال تلك الأزمات والحروب. ومن الملاحظ أن هنالك أسباباً كثيرة وعديدة يمكن أن تفسر سبب الزيادة في الإنفاق العام، ولعل المقدرة المالية للدولة تأتي على رأس تلك الأسباب، ولكن بأي حال من الأحوال لا يمكن إغفال الأسباب الأخرى التي قد تكون مؤثرة أيضاً ولكن بنسب متفاوتة.

3. أسباب الزيادة في الإنفاق العام

هناك مجموعة من الأسباب والمحددات التي تعمل على الزيادة في الإنفاق العام، فهناك زيادة ظاهرية للإنفاق ومن أهم أسبابها ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للنقود، وبالتالي تضطر الدولة إلى زيادة الإنفاق للمحافظة على المنفعة الحقيقية للإنفاق ثابتة، كما أن اتساع البعد الجغرافي للدول والنمو السكاني لها من أهم الأسباب للزيادة الظاهرية في الإنفاق العام. وهناك زيادة حقيقية في الإنفاق العام والمقصود بها زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات، وبالتالي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة، وهذه الزيادة الحقيقية ترجع لعدة أسباب فكرية واقتصادية وسياسية وإدارية إضافة للمحددات المالية (Sturm, 2001).

1.3 أسباب التزايد الحقيقي في الإنفاق العام

1- أسباب تتعلق بالفكر الاقتصادي السائد: وهي ترجع إلى الأسباب المتعلقة بفكر الدولة الاقتصادي ونظريته إلى دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وهل هي دولة حارسة، متدخل أو منتجة، وبالتالي تتوسع وتتعدد وظائف الدولة

الدولية والاستعداد للحروب وما ينبثق عنها من عمليات تسليح واسعة واهتمام أكثر بالجانب التكنولوجي والعسكري وزيادة في دخول ومكافآت العنصر العسكري أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام بشكل سريع ومنتام، وعلى الرغم من اختلاف الإنفاق العسكري بين دولة وأخرى تبعاً لظروف الدولة السياسية والاقتصادية ودورها في الصراعات الدولية والإقليمية، إلا أن الإنفاق العسكري بشكل عام يشكل أحد أهم العناصر الأساسية للإنفاق العام ويأخذ حصة كبيرة جداً من الميزانيات الحكومية للدول.

وقد ساهمت سرية الإنفاق العسكري وعدم وجود معارضة شعبية له في زيادة الإنفاق العسكري كنسبة من حجم الإنفاق العام، إضافة لذلك فإن الاهتمام المتزايد بالجانب الصحي والتعليمي والتكنولوجي داخل القطاع العسكري والقيام ببعض عمليات الإنتاج وأداء الواجبات الإنسانية والمهام الخارجية أدى إلى اتساع مفهوم ونظرة الدولة تجاه القطاع العسكري.

إن انتهاء الحروب والأزمات الدولية والإقليمية لا يعني بأي حال من الأحوال تخفيض نسب الإنفاق العسكري، فهذا الإنفاق عادة ما يحافظ على مستواه حتى بعد الانتهاء من الحروب والأزمات المسببة لهذه الزيادة لنشوء ما يسمى بالأثر الإزاحي كما في فرضية بيكوك ووايزمان، ذلك أن الخوف من تجدد الصراعات والأزمات يبقى مسيطراً، وبالتالي على الدولة أن تكون في استعداد وجاهزية دائمة لمواجهة أية ظروف قد تحدث مستقبلاً، كذلك فإنه وبعد انتهاء الأزمات والحروب يزداد الإنفاق على بعض الجوانب المعينة مثل التعويضات والمعاشات المقدمة لأسر الضحايا والمتضررين من الحروب، إضافة لنفقات إعادة البناء والتعمير ودفع فوائد الأقساط والديون التي استخدمت في تمويل الإنفاق الحربي.

7- أسباب مالية: وتعتبر أهم المحددات لحجم الإنفاق العام على الإطلاق (Thomas and Garrett, 2006)، حيث أنها تعبر عن المقدرة المالية للدولة وأهم هذه المحددات المالية هو الإيرادات العامة للدولة، حيث أن الدول تحاول باستمرار زيادة مواردها وتوفير مصادر جديدة للإيرادات وذلك لتغطية الإنفاق العام وزيادته بالشكل الذي يعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي. والعلاقة بين الإنفاق العام والإيرادات العامة في الأدب الاقتصادي هي علاقة جدلية، فهناك

المجالات التقليدية للحكومة كالمحافظة على الأمن وحفظ العدالة نتيجة تفكك الروابط الاجتماعية نوعاً ما في المدن، كذلك أصبح الأفراد يطالبون بالعدالة الاجتماعية وتأمينهم من الفقر والبطالة والمرض والشيخوخة وإعادة توزيع الدخل والثروة، وهذا فرض على الدولة الرضوخ لهذه المطالب من خلال تقديم مزيد من الإعانات والإنفاق، وقد ساهم بهذا الأمر عدة أمور أهمها انتشار التعليم والثقافة، والتقدم الصناعي وتطور الحركات العمالية والنقابية.

4- أسباب سياسية: أدى تطور الفكر السياسي وانتشار المبادئ الديمقراطية إلى التوسع في نشاطات الدولة المختلفة والاهتمام بالطبقات محدودة الدخل ومحاولة إرضاء الرأي العام، كما أن تعدد الأحزاب السياسية وتنافسها عمل على دفع النظام الحاكم في كثير من الأحيان للإكثار من المشروعات الاجتماعية بقصد إرضاء الناخبين وتوفير المزيد من التعيينات والوظائف، كما أن بروز بعض الآفات الأخلاقية بين رجال الحكم كالتزوير والرشوة والفساد أدى إلى زيادة تكاليف الخدمات العامة المقدمة للمواطنين، إضافة لذلك فإن اتساع نطاق العلاقات الدولية والتمثيل الدبلوماسي وظهور المنظمات الدولية والإقليمية والتوسع في تقديم القروض والإعانات للدول الأجنبية لخدمة السياسة الخارجية للدولة وتدعيم العلاقات الدولية أدى بدون أدنى شك إلى التزايد في حجم الإنفاق العام.

5- أسباب إدارية: يعتبر سوء التنظيم الإداري من خلال الإسراف بعدد الموظفين الزائد عن الحاجة وزيادة المعدات المكتبية والأثاث واللوازم والسيارات أحد أسباب الزيادة في الإنفاق العام للدول، حيث يساهم في زيادة تكاليف الخدمات العامة وينفس الوقت تبقى تلك الخدمات على حالها دون حصول تطور ملموس لأن هذه الزيادة في الإنفاق غير منتجة، أما على الجانب الإيجابي فإن توسع الدولة في الخدمات العامة وزيادة الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية أدى إلى زيادة الإنفاق الإداري، كذلك فإن التخصص وتقسيم العمل واستخدام الأساليب الإدارية الحديثة لرفع كفاءة الجهاز الإداري أدى إلى زيادة الإنفاق العام بشكل ملحوظ.

6- أسباب عسكرية: إن تزايد حدة التوترات الإقليمية والنزاعات

الإنفاق الجاري فإن الدول تلجأ إلى تقليص الإنفاق الرأسمالي، وهذا يشكل إعاقة لخطط التنمية وعدم تحقيق النمو الاقتصادي المنشود في الأجل الطويل.

2.3 أسباب التزايد الظاهري في الإنفاق العام

إن الزيادة الظاهرية في الإنفاق العام تعني الزيادة الأسمية في حجم الإنفاق العام دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من السلع والخدمات لإشباع حاجاته العامة، حيث يلاحظ أن الإنفاق العام رقمياً يتصاعد دون أن يصاحبه تحسن في مستوى الخدمات التي يحصل عليها الأفراد، وأهم الأسباب للزيادة الظاهرية في الإنفاق العام هي:

1- انخفاض قيمة النقود: إن انخفاض القيمة الحقيقية للنقود يعني انخفاض كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل عدد معين من الوحدات النقدية مقارنة بتلك الكمية التي كان بالإمكان الحصول عليها قبل هذا الانخفاض، وهذا يعني الارتفاع في المستوى العام للأسعار حيث تصبح الاسعار عالية ويصعب على المواطنين الحصول على نفس الكميات من السلع والخدمات، علماً بأن القراءة التاريخية للنقود تشير إلى انخفاض قيمتها تدريجياً عبر الزمن.

وحيث أن المنفعة الحقيقية تعتمد على كميات محددة من السلع والخدمات، فإن تدهور قيمة النقود يؤدي إلى نقصان المنفعة الحقيقية لهذا تلجأ الدولة للحفاظ على المنفعة الحقيقية ثابتة والسبيل لذلك يكون برفع القيمة النقدية عن طريق زيادة الإنفاق العام، هذه الزيادة في الإنفاق العام تكون ظاهرة في جزء منها لأنه لم يترتب عليها زيادة في كمية السلع والخدمات التي أنتجها الإنفاق العام، ويعد الانخفاض في قيمة النقود أحد أهم أسباب الزيادة الظاهرية للإنفاق العام في العصر الحديث، وبنفس الوقت هناك حالات وشواهد عديدة أدى فيها ازدياد معدلات التضخم إلى انخفاض الإنفاق العام، حيث أن الزيادة في الأسعار هي عبارة عن كلفة إضافية لا تستطيع الحكومات تحملها في ظل وجود بعض المشاكل المالية.

2- اختلاف المحاسبة المالية: وهذا يتعلق بطرق إعداد الميزانية العامة للدولة والحسابات العامة، فقد تكون الأسباب في زيادة الإنفاق العام تتمثل في اختلاف طرق المحاسبة المالية

العديد من الدراسات التي بحثت هذه العلاقة لتحديد اتجاه السببية، حيث كانت في حالات عديدة أحادية الاتجاه من الإيراد العام تجاه الإنفاق العام مثل دراسة Chena (2008) ودراسة (Petanlar and Sadeghi (2011، بينما كانت في بعض الحالات أحادية الاتجاه من الإنفاق العام تجاه الإيرادات العامة أي أن الإنفاق العام هو الذي يسبب الإيرادات العامة كدراسة (Lusinyan and Thornton (2011 ودراسة (Paynea et al. (2011، وكانت في حالات أخرى ثنائية الاتجاه مثل دراسة (Li (2001 ودراسة (Mehrara et al. (2011. ولكن وعلى أرض الواقع نرى أن الحكومات عندما تقرر الميزانية العامة للدولة وتحديد حجم الإنفاق العام فإنها تنظر بالدرجة الأولى إلى حجم مواردها المالية المتوفرة والإيرادات التي تستطيع توفيرها لتغطية هذا الإنفاق، وكلما توفرت فوائض مالية أكثر تقوم الحكومات بالتوسع في الإنفاق العام بشكل أكبر.

ينطوي تحت مفهوم الإيرادات العامة للدولة مضامين ذات أهمية كبيرة، فزيادة المقدرة التكاليفية للمواطنين تعني قدرة الدولة على فرض ضرائب جديدة أو زيادة سعر الضرائب المفروضة، وبالتالي التوسع في الإيرادات العامة، كذلك فإن سهولة الاقتراض داخلياً وخارجياً يعني مزيداً من الإيرادات العامة التي تشكل مبرراً منطقياً للتوسع في الإنفاق العام، وتبقى جميع هذه المفاهيم سواءً زيادة المقدرة التكاليفية للمواطنين بتحمل فرض ضرائب جديدة أو زيادة سعر الضرائب القائمة وسهولة اقتراض الدولة داخلياً وخارجياً وحصول الدولة على فوائض مالية وموارد جديدة جميعها عوامل تساهم في زيادة الإيرادات العامة للدولة وبالتالي التوسع في الإنفاق العام.

كذلك فإن المشاكل المالية التي تواجهها الدول قد تعمل على الحد من قدرتها على التوسع بالإنفاق العام، حيث أن العجز المتكرر بالموازنة يعمل على تراكم الدين العام في الأجل الطويل وبالتالي تقوم الدولة بالحد من مشاريعها وخططها بالتوسع في الإنفاق العام، وكما يلاحظ دوماً فإن الدول التي تواجه عجزاً متكرراً في موازنتها العامة تحاول الحد من هذا العجز وتخفيضه، وفي ظل عدم وجود فوائض مالية وتوفر مصادر دخل جديدة فإن الدول تلجأ إلى محاولة تقليص إنفاقها العام أو على الأقل بقاءه ثابتاً في الأجل القصير، وفي ظل عدم مرونة

العلاقة السببية بين الإيرادات الحكومية والنفقات في الصين، وذلك من خلال فحص السببية المبني على نماذج Vector Error Correction and Vector Autoregression ومن خلال اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك أيضاً. النتيجة الرئيسية للدراسة توصلت إلى أن هنالك علاقة ثنائية الاتجاه بين الإيرادات والنفقات في الصين، وبالتالي فإن أي محاولة لتغيير النفقات أو الإيرادات أو كليهما دون الأخذ بعين الاعتبار الاعتماد المتبادل بينهما قد يؤدي إلى نتائج عكسية.

وفي دراسة قام بها كل من Joulfaiana and Mookerjeeb (2006) بحثت مصادر النمو في الإيرادات والنفقات الحكومية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والسؤال الرئيسي هو فيما إذا كانت الإيرادات الحكومية تعتبر قيداً ملزماً ومحددًا أساسياً للإنفاق الحكومي في تلك البلدان؟ و فيما إذا كانت النفقات الحكومية تعتبر قيداً ملزماً ومحددًا للإيرادات؟ مع أخذ متغيرات أخرى تمثل كلاً من الناتج الحقيقي والأسعار لعمل الانحدار اللازم، الاستنتاج الرئيسي للدراسة هو أن العلاقة السببية متبادلة بين الإيرادات والنفقات الحكومية، وأوصت الدراسة بضرورة تخفيض الإنفاق الحكومي وذلك للحد من العجز والسيطرة على حجم القطاع الحكومي.

هدفت دراسة Ozsoya (2007) لبحث العلاقة فيما بين العجز في ميزانية الحكومة و نفقات الدفاع وإعادة توزيع الدخل بين مختلف الفئات في تركيا خلال الفترة من عام 1965 ولغاية عام 2003م، واستند التحليل إلى نموذج Vector Auto Regressive (VAR Model) and Impulse Response Functions (IRFs)، وجدت الدراسة أن العجز كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي له تأثير سلبي كبير ومعنوي على نفقات المدفوعات التحويلية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، كما أظهرت دالة الاستجابة لردة الفعل (IRFs) أن الصدمات في نفقات العجز كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على كل من: الإنفاق على الدفاع، الإنفاق على التعليم، الإنفاق الصحي و نفقات المدفوعات التحويلية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، ومن نتائج الدراسة أيضاً أن نفقات الدفاع منسوبة للناتج القومي الإجمالي لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على نسبة عجز الموازنة للناتج القومي الإجمالي.

وطرق قيد الحسابات المالية، حيث أن فكرة الميزانية الصافية تقوم على أساس أن يسمح لبعض الهيئات والمؤسسات العامة أن تجري مقاصة بين إيراداتها و نفقاتها بحيث يسمح لها بطرح نفقاتها من الإيرادات التي تم تحصيلها، وعلى أثر ذلك يظهر فقط في الميزانية العامة للدولة فائض الإيرادات، بينما تقوم فكرة الميزانية الإجمالية على ظهور كافة بنود النفقات التي تم إنفاقها على جميع القطاعات بالإضافة لجميع الإيرادات التي تم تحصيلها في الميزانية العامة للدولة، وبالتالي فإن أخذ دولة معينة بفكرة الميزانية الإجمالية في سنة معينة وكانت سابقاً تتعامل بفكرة الميزانية الصافية يظهر زيادة كبيرة في الإنفاق العام لتلك الدولة مقارنة بالسنة السابقة وهذه الزيادة هي زيادة ظاهرية ناتجة عن تغير القواعد المحاسبية للميزانية وليست زيادة حقيقية في الإنفاق العام.

3- اتساع إقليم الدولة وزيادة عدد السكان: إذا كان الإنفاق العام يزداد نتيجة التوسع في مساحة الدولة أو نتيجة الزيادة في عدد السكان دون أن يمس سكان الدولة الأصليين فإنه يعتبر إنفاقاً ظاهرياً وليس حقيقياً، وذلك نتيجة التوسع في الخدمات العامة لإشباع حاجات السكان الجدد في الأقاليم الجديدة والتي كانت متحققة في الماضي للسكان الأصليين، والنتيجة لذلك هو اعتبار هذه الزيادة في الإنفاق هي زيادة ظاهرية فقط، ذلك أن هذه الزيادة لم يرافقها أية زيادة في نصيب الفرد من النفقات العامة ولكنها تعبر عن توسع الدولة لتغطية نفس الحاجات في أماكن أخرى تم ضمها للدولة حديثاً.

كذلك فإن ارتفاع عدد الاطفال في سن التعليم يقود للزيادة في الإنفاق المخصص لقطاع التعليم، وارتفاع عدد كبار السن سيعمل قطعاً على زيادة الإنفاق المخصص للرعاية الاجتماعية والصحية، وبالتالي فإن الزيادة السكانية وتنوع الهرم السكاني تعمل على زيادة الإنفاق العام بشكل ظاهري فقط وليس حقيقي.

4. الدراسات السابقة

هناك الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع محددات الإنفاق العام واتجاهاته وسلوكه، من بين هذه الدراسات دراسة Li (2001) التي جاءت في ظل عدم وجود أدلة مؤكدة لطبيعة

والإيرادات الحكومية لأربعين دولة من البلدان الآسيوية للفترة منذ عام 1995 ولغاية عام 2008 وانعكاساتهما على العجز في الموازنة، حيث استخدم الباحث اختبارات للتعرف على استقرارية المتغيرات ووجود التكامل بينها، ووجد أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى مع وجود التكامل المشترك بين النفقات والإيرادات الحكومية من خلال اختبار Kao Panel Cointegration Test، أما السببية بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية فهي ثنائية الاتجاه سواءً بالمدى الطويل أو المدى القصير، وبالتالي تم عمل انحدار كل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والإيرادات الحكومية على النفقات الحكومية كمتغير تابع، وجدت الدراسة أن الإيرادات الحكومية محدد أساسي للإنفاق الحكومي وزيادة مقدارها 1% في الإيرادات الحكومية ستعمل على زيادة النفقات الحكومية بمقدار 0.40%، أما زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1% فتساهم بزيادة النفقات الحكومية بمقدار 0.58%، وخلصت الدراسة بأنه إذا ما أرادت هذه الدول تخفيض العجز فعليها زيادة إيراداتها وتخفيض نفقاتها بنفس الوقت.

بحث كل من Owoye and Olugbeng (2011) لمجموعة من الدول شملت دول الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وإحدى عشرة دولة أخرى من خارج دول الاتحاد الأوروبي العلاقة بين الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي، وفيما إذا كانت الإيرادات الضريبية سبباً للتوسع في الإنفاق العام وذلك باستخدام منهج Auto Regressive Distributed Lag (ARDL)، حيث أظهرت الأدلة في المدى القصير والمدى الطويل أن النتائج تختلف من مجموعة لأخرى ضمن مجموعات البلدان قيد الدراسة، في المدى الطويل وجدت الدراسة أدلة قطعية على أن الضرائب محدد رئيسي للإنفاق الحكومي في ثمان دول من أصل اثنين وعشرين دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ولكن الأدلة داخل دول الاتحاد الأوروبي كانت أقوى بكثير لوجود تلك العلاقة حيث أن الأعباء الضريبية بالطبع أعلى، وفي المقابل فإن دول المجموعة الثالثة من خارج دول الاتحاد الأوروبي لم تظهر نتائج الدراسة فيها أن الضرائب هي محدد رئيسي للإنفاق الحكومي، بينما في الأجل القصير كانت العلاقة أقل تأثيراً من المدى الطويل حيث لم تظهر تلك العلاقة بشكل جلي وواضح

قام Chena (2008) بفحص سلوك واتجاه العلاقة بين متغيرات الإنفاق الحكومي على أربعة قطاعات رئيسية في تايوان وهي كل من: التنمية الاقتصادية، الدفاع الوطني، الإدارة العامة، التعليم والعلوم والثقافة، حيث تمثل كل من هذه القطاعات المتغير التابع في كل مرة يتم فيها فحص سلوك الإنفاق على هذا القطاع، إضافة للمتغيرات المستقلة والتي تشمل الإيرادات الحكومية والناتج الحقيقي، أظهرت الدراسة حياد العلاقة بين الإيرادات الحكومية وإنفاق الحكومة على التنمية الاقتصادية بينما كان هناك سببية أحادية الاتجاه من الإيرادات الحكومية تجاه الإنفاق على كل من الدفاع الوطني، الإدارة العامة، التعليم والعلوم والثقافة، كذلك لم يكن هناك علاقة بين الناتج الحقيقي وإنفاق الحكومة على القطاعات الأربعة أعلاه وبالتالي حياد عملية النمو الاقتصادي، النتائج أشارت أيضاً إلى أن السببية أحادية الاتجاه من الناتج الحقيقي للإيرادات الحكومية.

قام Fausto (2010) بدراسة شاملة للإنفاق العام على أكثر من محور في إيطاليا بين نهاية القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين، من خلال مناقشة كل من: العوامل التي تحدد نمو الإنفاق العام، التكامل بين جانبي الضرائب والإنفاق الحكومي والإنتاجية العامة لقطاع الإنفاق العام، والنتيجة الرئيسية لهذه الدراسة أن حل مشكلة المالية العامة في إيطاليا تكمن بالأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي تواجه جانبي الضرائب والإنفاق العام على حد سواء.

بينما توصل كل من Lusinyan and Thornton (2011) إلى أن الإنفاق الحكومي محدد أساسي للإيراد الحكومي وليس العكس، وأن السببية تتجه من الإنفاق الحكومي باتجاه الإيراد الحكومي في المملكة المتحدة من خلال تحليل بيانات لفترة طويلة منذ عام 1750 ولغاية عام 2004، حيث أظهرت نتائج الدراسة بأن متغيرات الدراسة استقرت على الفرق الأول ووجود التكامل بين متغيرات الدراسة وهي كل من الإيرادات والنفقات، وعلى ضوء ذلك تم تطبيق متجه تصحيح الخطأ (VECM) والذي أظهر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل والإيراد الحكومي كمتغير تابع في المدى الطويل ليؤكد اختبار السببية بهذا الخصوص.

حل كل من Mehrara et al. (2011) العلاقة بين النفقات

النمو في إنتاجية القطاع الحكومي فإنها في معظمها ركزت على جانبي الإيراد العام والإنفاق الحكومي فقط ولكنها لم تولي العوامل الأخرى الاهتمام اللازم.

وهي كذلك من الدراسات النادرة التي تبحث في تأثير نسبة الدين الناتج عن العجز في موازنة الحكومة على مستوى الإنفاق العام في دول المنطقة، والفكرة تتمحور في أن الحكومات بالعادة تقوم بتخفيض الإنفاق العام لمواجهة العجز في موازنتها والقناة الأسهل لتحقيق هذه الغاية هي من خلال تقليص الإنفاق الرأسمالي.

5. اقتصادات الأردن ولبنان ومصر والمغرب وتونس

هنالك عدة عوامل مشتركة بين هذه الاقتصادات والاقتصاد الأردني فهي جميعاً مصدرة للخدمات وتعتمد على السياحة وتحويلات العاملين من الخارج.

وقد تراوحت حصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي لها خلال سنوات الدراسة من (50-75)%⁽¹⁾، كما بلغت حصة قطاع الخدمات للناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 على سبيل المثال لا الحصر لهذه الدول على التوالي: الأردن 66% ولبنان 72% ومصر 54% والمغرب 56% وتونس 56%، كذلك فإن هذه الدول قد عانت خلال سنوات الدراسة من تفاقم العجز في الموازنة العامة .

حيث بلغ العجز نسبة للناتج المحلي الإجمالي عام 2012: الأردن -8.17% ولبنان -8.96% ومصر -10.74% والمغرب -7.54% وتونس -4.90% على التوالي. ومن بين مائة وخمسة وتسعون (195) دولة توفرت بياناتها حققت تلك الدول المراكز الأردن 181 ولبنان 185 ومصر 189 والمغرب 178 وتونس 155 على التوالي لنفس العام من حيث نسبة العجز للناتج المحلي الإجمالي⁽²⁾، كما أن جميع الدول المعنية بهذه الدراسة أيضاً تنتمي للشريحة متوسطة الدخل طبقاً لطريقة أطلس المعتمدة لدى البنك الدولي وذلك حسب نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، كذلك تم الاعتماد على مؤشرات

إلا فقط في خمسة دول من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

الدول المصدرة للنفط وكون النفط يشكل الحصة الأكبر من إيراداتها وبالتالي يعتبر الممثل الأساسي للإيرادات الحكومية في تلك الدول، ولتحديد فيما إذا كانت الإيرادات النفطية في تلك البلدان هي المحدد الأساسي للإنفاق الحكومي درس كل من Petanlar and Sadeghi (2012) بيانات لتلك الدول خلال الفترة منذ عام 2000 ولغاية عام 2009م باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)، وجدت الدراسة أن هناك علاقة أحادية الاتجاه من الإيرادات النفطية تجاه الإنفاق الحكومي كما هو متوقع، وكذلك فإن زيادة مقدارها 1% من عائدات النفط تسبب زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 1.16%، وبالتالي تم تأكيد أن الإيرادات هي محدد رئيسي للإنفاق الحكومي في الدول المصدرة للنفط.

في نيجيريا بحث كل من Aregbeyen and Akpan (2013) المحددات الطويلة الأجل للإنفاق الحكومي، ووجدوا في تحليلهم أن الإيرادات تؤثر تأثيراً إيجابياً على الإنفاق الحكومي بينما كان الانفتاح التجاري يؤثر سلباً على الإنفاق الحكومي كما أن خدمة الدين تخفض جميع مكونات النفقات الحكومية على المدى الطويل.

بينما ولفنس البلد نيجيريا بحث Edame (2014) محددات الإنفاق على البنية التحتية العامة، باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (ECM) ووجد أن معدل التحضر والإيرادات الحكومية والكثافة السكانية والاحتياجات الخارجية ونوع الحكومة تؤثر بشكل واضح على الإنفاق العام على البنية التحتية في نيجيريا.

إن الغالبية العظمى من الدراسات السابقة التي بحثت في موضوع الإنفاق العام اتجهت لبحث تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي والنشاطات الاقتصادية الأخرى ذات العلاقة، ولكن القليل منها اتجه لتحليل العوامل المؤثرة فيه من عوامل مالية وسياسية وإدارية، وحتى الدراسات التي اتجهت لتحليل

aspx and http://www.economywatch.com/economic-statistics/jordan/general_government

(2) تم احتساب النسب من خلال الموقع السابق.

(1) تم احتساب النسب وترتيب الدول من قبل الباحث بناءً على بيانات البنك الدولي المنشورة بهذا الخصوص على المواقع الإلكترونية: <http://databank.worldbank.org/data/home>

الدمجة والزمنية، وبالتالي اختبار الفرضية الصفرية بوجود جذر وحدة مشترك وهذا الاختبار يفترض أن معلمة المتغير المبطن لفترة واحدة متجانسة لجميع الدول أو المنشآت أو الأسر... أو غيرها من المتغيرات المقطعية (Levin et al., 2002).

أما اختبار (IPS) والذي يقوم باختبار جذر الوحدة لكل منشأة بشكل مستقل، وبالتالي يسمح بأن تكون بعض المنشآت مستقرة والبعض الآخر غير مستقر للمتغير المعني، وبالتالي فهو لا يفترض التجانس عبر الدول أو المنشآت أو غيرها، والفرضية الصفرية في هذا الاختبار تقول بأن كل المتغيرات غير ساكنة أما البديلة هي أنه يوجد على الأقل متغير واحد غير ساكن، كما يفترض هذا الاختبار تساوي المشاهدات الزمنية عبر الدول أو المنشآت ومن ثم الحصول على متوسط اختبار T من خلال الانحدارات الفردية بواسطة اختبار (ADF) لكل متغير يتبع دولة معينة أو منشأة معينة على حده (Im et al., 2003).

وهناك أيضاً اختبار فيشر Fisher PP Test الذي يعمل على إزالة الارتباط الذاتي من خلال منهجية تصحيح وتعديل الخطأ العشوائي. وعموماً فإن جميع هذه الاختبارات مشابهة إلى حد كبير لاختبارات السلاسل الزمنية ولكنها تأخذ بعين الاعتبار خصائص البيانات المدمجة واختلاف المقاطع عبر الدول أو المنشآت.

ثانياً: اختبارات التكامل المشترك للبيانات المدمجة

في البيانات المدمجة تختلف الاستراتيجيات المتبعة لتحديد فيما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات، واختبار التكامل المشترك عموماً في البيانات المدمجة هو أكثر قوة من بيانات السلاسل الزمنية، وهذا يرجع بالدرجة الأولى لطبيعة البيانات المدمجة التي تعطي تقديرات ذات ثقة أعلى نظراً لزيادة حجم العينة وتوفر درجات حرية أكبر وبالتالي تحقيق كفاءة أعلى، وهناك أسلوبان مختلفان لتحديد التكامل المشترك في البيانات المدمجة:

الأسلوب الأول: يعتمد على التوسع في طريقة إنجل وجرينجر في التكامل المشترك، وأشهر هذه الاختبارات في هذا المجال هو اختبار Pedroni وهذا الاختبار يسمح بتباين القواطع ومعلمات الاتجاه عبر الدول، كما أن الفرضية الصفرية في هذا الاختبار تشير إلى عدم وجود التكامل المشترك مقابل فرضيتين

الحرية الاقتصادية وتقرير التنافسية العالمي لعام 2012-2013 (غرفة صناعة الأردن، 2012).

كذلك بلغت نسبة الإنفاق العام للنتائج المحلي الإجمالي للدول أعلاه في عام 2013: الأردن 31% ولبنان 33% ومصر 37% والمغرب 34% وتونس 37% على التوالي مما يؤكد أهمية الإنفاق الحكومي لتلك الدول، كما بلغت نسبة الإيراد العام للنتائج الإجمالي لهذه الدول لعام 2013: الأردن 26% ولبنان 23.4% ومصر 25.8% والمغرب 28% وتونس 31%.

6. منهجية الدراسة

تم استخدام أسلوب التحليل النظري والقياسي الكمي في هذه الدراسة، وتطبيق البيانات المدمجة Panel Data في الأردن، لبنان، مصر، المغرب وتونس لسلسلة زمنية امتدت منذ عام 2000 ولغاية عام 2014 من خلال البيانات المدمجة لهذه الدول التي تشابه في اقتصاداتها الاقتصاد الأردني. ولبيان المحددات التي تحكم الإنفاق العام في كل من الأردن، لبنان، مصر، المغرب وتونس تم بناء النموذج القياسي الوارد في المعادلة رقم (1) وذلك بالاستناد للبيانات الخاصة بتلك الدول للفترة (2000-2014).

أولاً: اختبارات الاستقرار في مجال البيانات المدمجة (Panel

Unit Root Tests Data)

أول المساهمات في هذا المجال كانت في عام 1993 من قبل Levin and Lin (LL) حيث صمما اختباراً مشابهاً إلى حد كبير لاختبار ديكي فولر الموسع في ظل الفرضية "بوجود جذر الوحدة في المتغير المعني" من خلال تطبيق هذا الاختبار على كل منشأة، ومن ثم يتم التأكد من مشكلة عدم ثبات التباين Heteroskedasticity ومن ثم عمل اختبار Pooled T. Test تحت افتراض التوزيع الطبيعي والسماح بدخول فترات التباطؤ الزمني للمتغير عبر المقاطع للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي عبر المنشآت، مع السماح بالطبع للمتجه الزمني بالدخول للاختبار. ولكن الاختبارات الأكثر شيوعاً في هذا المجال هما اختبار Im Pesaran and Shin واختبار LLC (Levin, Lin and Chu) (IPS)، فالاختبار الأول LLC يأخذ في الاعتبار الآثار الثابتة

بين عوامل اقتصادية وعلى رأسها النمو الاقتصادي، وعوامل مالية كالإيراد العام الذي يعتبر أحد أهم العوامل التي تسهم وتشجع اتجاهات الزيادة في الإنفاق الحكومي، وكذلك الدين العام الناتج عن العجز المتكرر في الموازنة والذي يؤثر وينعكس على الإنفاق العام، وهناك أيضاً عوامل أخرى يعزى لها النمو الاسمي في الإنفاق العام مثل الزيادة السكانية والتضخم. وسيتم استخدام النموذج القياسي التالي:

$$EXP_{it} = \beta_0 + \beta_1 GCG_{it} + \beta_2 Inf_{it} + \beta_3 REV_{it} + \beta_4 Deb_{it} + \beta_5 POPGR_{it} + U_{it} \dots \dots (1)$$

حيث أن المتغير التابع يمثل نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي (EXP)، ويتوقع أن يكون تأثير كل من معدل النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GCG) ونسبة الإيراد العام للناتج المحلي الإجمالي (REV) ومعدل النمو السكاني (POPGR) موجباً على نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي بناءً على النظرية الاقتصادية، أما متغير نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي (Deb) فيتوقع أن يكون تأثيره سالباً، أما معدل التضخم (Inf) فعلى الرغم من أن ثبات المنفعة الحقيقية للسلع والخدمات تقتضي زيادة الإنفاق العام في ظل ارتفاع معدلات التضخم، إلا أن وجود بعض المشاكل المالية في الأردن والدول المشمولة بالدراسة خلال السنوات الأخيرة من ارتفاع نسب العجز في الموازنة وتراكم الدين العام، لذلك فإن ارتفاع الأسعار هو بمثابة تكلفة إضافية على الحكومة وبالتالي من المتوقع أن يعمل التضخم على انخفاض الإنفاق العام لهذا يتوقع أن تكون إشارة متغير التضخم سالبة.

8. نتائج التحليل القياسي

لمعرفة فيما إذا كانت متغيرات النموذج مستقرة أم لا تم تطبيق اختبارات LLC, IPS And Fisher-PP كما هو موضح بالملحق 1. حيث أشارت نتائج الاختبارات أن جميع المتغيرات باستثناء المتغير GCG غير مستقرة في مستواها ولكنها استقرت بعد أخذ الفرق الأول بالتالي هي متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، بينما كان المتغير الذي يمثل معدل النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GCG) هو المتغير الوحيد الذي

بديلتين الأولى هي فرضية التجانس بين جميع الدول وتشتمل أربعة احصاءات رئيسية، أما الفرضية البديلة الثانية فتشير إلى عدم التجانس بين الدول وتشتمل ثلاثة إحصاءات رئيسية (Pedroni, 2004).

أما الاختبار الآخر المشهور ضمن هذا الأسلوب فهو اختبار Kao الذي يفترض تماثل المقاطع عبر جميع الدول في ظل الفرضية الصفرية بعدم وجود تكامل بين المتغيرات.

الأسلوب الثاني: يعتمد على التوسع في اختبار جوهانسون للتكامل المشترك في السلاسل الزمنية، ومن ضمن هذه الاختبارات الاختبار المعروف Johansen Fisher Cointegration Test، وهو مشابه إلى حد كبير جداً لطريقة اختبار جوهانسون للتكامل المشترك من خلال اختبار المتجهات التكاملية التي تقابلها أعلى قيم Eigenvalue المحسوبة في اختبار الأثر Trace Statistic وفي اختبار القيمة العظمى Max-Eigen Statistic، مع أخذ خصائص البيانات المدمجة والمقاطع عبر الدول بعين الاعتبار.

ثالثاً: طريقة المربعات الصغرى الديناميكية للبيانات المدمجة

في حالة البيانات المدمجة سيتم استخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية للبيانات المدمجة (Panel Dynamic Ordinary Least Square Panel DOLS)، وتم استخدامها بشكل أساسي من قبل Pedroni في عام 1997 وكذلك من قبل كل من (Phillips and Moon, 1999)، وهي تشابه إلى حد كبير طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) ولكنها تأخذ خصائص طرق انحدار البيانات المدمجة المشهورة في هذا المجال وهي كل من Random and Fixed Effect مع السماح بإضافة فترات إبطاء Lag and Lead Intervals، حيث إن هذه الطريقة مناسبة في حال كانت متغيرات النموذج متكاملة على درجات مختلفة I(0) و I(1) ويوجد تكامل مشترك بين المتغيرات.

7. النموذج القياسي

الهدف الرئيسي من هذا النموذج هو بيان محددات الإنفاق العام في الدول المشمولة بالدراسة (الأردن، لبنان، مصر، المغرب وتونس) والعوامل التي تحكم الزيادة في هذا الإنفاق. والعوامل التي تحدد الإنفاق العام وتحكم الزيادة فيه تتنوع

التضخم سلبي على الإنفاق العام وبمقدار 0.21% بثبات العوامل الأخرى، بينما لم يكن لمتغير معدل النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GCG) أي تأثير يذكر حيث لم يتجاوز تأثيره 0.03% وكان هذا التأثير غير معنوي وذلك كما هو موضح بالنتائج الواردة في الجدول 1.

جدول (1)

تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج البيانات المدمجة بواسطة طريقة المربعات الصغرى الديناميكية للبيانات

الدمجة (Panel DOLS)

المتغير	المعلمة	إحصائية T
Intercept	*22.78	6.17
GCG	0.032	0.75
Inf	** -0.21	- 1.74
REV	*0.54	5.12
Deb	*- 0.06	-2.29
POPGR	*1.31	2.85
R ² = 0.58 , Adjusted R ² = 0.52		
S.E of Regression = 2.21		

ملاحظة: * ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى 1%،

** ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى 5%. المتغير

التابع هو نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي (EXP).

9. النتائج والتوصيات

إن تأثير النمو الاقتصادي المتمثل بمقدار النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يكاد يذكر، حيث أن زيادة مقدارها 1% في معدل النمو لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GCG) تساهم بزيادة ضئيلة في نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز (0.03%) بثبات العوامل الأخرى وهذا التأثير لم يكن ذا دلالة إحصائية، كما أن التحليل الوصفي لم يعطي دلائل واضحة على وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام في كل من الأردن ولبنان ومصر والمغرب وتونس. وهذا يعني أن المساهمات التي يقدمها النمو

كان مستقرًا في مستواه وبالتالي هو متكامل من الدرجة صفر I(0).

بعد التأكد من أن متغيرات النموذج متكاملة على درجات مختلفة I(0) و I(1)، تم تطبيق اختبارات التكامل المشترك الخاصة بالبيانات المدمجة لمتغيرات النموذج وهي كل من Kao and Pedroni Residual Cointegratin Tests، حيث تم رفض الفرضية الصفرية في كلا الاختبارين بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وهذا يعني أن متغيرات النموذج متكاملة تكاملاً مشتركاً كما هو موضح بالملحق 2.

وبناءً على النتائج التي تم التوصل لها، سيتم اختبار تأثير المقطع هل هو ثابت أم عشوائي (Fixed Effect or Random Effect) عبر الزمن في البلدان المشمولة بالدراسة وذلك من خلال اختبار هوسمان (Hausman Test)، حيث تم رفض الفرضية بأن نموذج التأثير العشوائي للمقطع هو الملائم وتم قبول الفرضية البديلة بأن نموذج التأثير الثابت للمقطع هو الملائم، ومن ثم تم الاتجاه لطريقة المربعات الصغرى الديناميكية للبيانات المدمجة (Panel DOLS) للحصول على تقدير للنموذج القياسي الوارد في المعادلة رقم 1 أعلاه بالإضافة للتأثير الثابت للمقطع، حيث أن هذه الطريقة مناسبة في حال كان متغيرات النموذج متكاملة على درجات مختلفة I(0) و I(1) ويوجد تكامل مشترك بين المتغيرات.

حيث كانت هذه النتائج تشير إلى أن محددات الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (EXP) لهذه الدول تتحدد بشكل أساسي من خلال معدل النمو السكاني حيث أن زيادة معدل النمو السكاني بمقدار 1% تؤدي لزيادة نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.31% بثبات العوامل الأخرى، كما أن المحددات المالية وهي الإيراد العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (REV)، ونسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي (Deb) كان لها دور حيوي في تحديد نسبة الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي، فقد أشارت نتائج التحليل أن زيادة نسبة الإيراد العام للناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1% تؤدي لزيادة نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.54%، أما زيادة نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1% تؤدي إلى نقصان نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.06% بثبات العوامل الأخرى، كذلك كان تأثير معدل

الاقتصادي وارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من حيث المطلبات بمستوى عالي من التعليم والصحة والخدمات واستجابة الحكومة لمثل هذه المطالب من خلال التوسع في إنفاقها لا تنعكس بشكل كبير على نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الاجمالي.

إن مقدرة الدول المالية والمتمثلة بنسبة الإيراد العام للناتج المحلي الاجمالي للحكومة المركزية يعتبر من أهم المحددات لنسبة الإنفاق الحكومي العام للناتج المحلي الاجمالي، حيث أن الدول المشمولة بالدراسة تحاول باستمرار زيادة مواردها وتوفير مصادر جديدة للإيرادات وذلك لتغطية الإنفاق العام، وكلما توفرت فوائض مالية أكثر تقوم الحكومات بالتوسع في الإنفاق العام بشكل أكبر.

أكدت الدراسة أن الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الذي ينتج عن العجز في موازنة الحكومات للدول ذات العلاقة من أهم المحددات التي تحكم الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، فالمشاكل المالية التي تواجهها هذه الدول عملت على الحد من التوسع بالإنفاق العام، حيث أن العجز المتكرر بالموازنة عمل على تراكم الدين العام، وهذا أدى إلى أن تقوم الدولة بالحد من مشاريعها وخططها بالتوسع في الإنفاق العام.

كما أظهر التحليل القياسي للدراسة أن زيادة نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي (Deb) بمقدار 1% يؤدي لتخفيض نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الاجمالي بمقدار 0.06% بثبات العوامل الأخرى، وفي ظل عدم وجود فوائض مالية وعدم مرونة الإنفاق الجاري نظراً لأنه يشكل في معظمه نفقات أساسية لا يمكن التراجع عنها بسهولة فإن البديل يتم باللجوء إلى تقليص الإنفاق الرأسمالي، وهذا يشكل إعاقة لخطط التنمية وعدم تحقيق النمو الاقتصادي المنشود في الأجل الطويل.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن تأثير النمو السكاني - وكما هو متوقع - موجب وذو دلالة إحصائية على نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي، بينما كان تأثير معدل التضخم سلبياً

وبمقدار 0.21% في ظل ثبات العوامل الأخرى. في ضوء النتائج السابقة فإن هنالك العديد من التوصيات التي يجدر الأخذ بها ومن أهمها:

1- عدم اللجوء إلى أساليب مباشرة وذات عواقب سلبية على الاقتصاد وذلك باللجوء إلى اقتصاص جزء من الإنفاق العام لمواجهة العجز في موازنة الحكومة كحل سهل ومباشر، خاصة وأن الغالبية العظمى من هذا الإنفاق الذي تتم إزالته هو إنفاق رأسمالي بالدرجة الأولى.

بالتالي لا بد للحكومة من معالجة عجز الموازنة بأساليب أخرى منها على سبيل المثال لا الحصر:

- تدعيم الموارد المحلية والبحث عن موارد مالية جديدة.
- إعادة النظر ببعض السياسات الحكومية التي حرمت الحكومات من مصادر دخل كانت تدر عائداً ممتازاً على خزينة الدولة كسياسات الخصخصة وغيرها مع احتفاظ الحكومة بجزء ثابت من أسهم الشركات الكبرى.

- ضبط النفقات التشغيلية للدوائر والمؤسسات الحكومية ومتابعة الأمور المتعلقة بالسيارات الحكومية، المحروقات، الكهرباء، الهواتف، اللوازم والمياه.

- دمج المؤسسات الحكومية ذات المهام المتشابهة.

- زيادة الوعاء الضريبي ومعالجة التهرب الضريبي.

2- محاولة التخلص من المشاكل المالية التي تمثل عائقاً للتوسع في الإنفاق العام كالعجز في موازنة الحكومة وتمويل هذا العجز وتراكم الدين العام من أجل الوصول بنسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الاجمالي للحد الأمثل للإنفاق الذي يقدم أفضل مساهمة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي:

حيث إن التخلص من العجز في موازنة الحكومة وتمويل الإنفاق العام من الضرائب يمهّد للحكومة مستقبلاً بأن تعمل على زيادة نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي للحد الأمثل وبالتالي التخلص من النقص في كفاءة الإنفاق العام عبر وصول هذا الإنفاق للحد الأمثل الذي يقدم أفضل مساهمة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

ملحق (1)

نتائج اختبارات جذر الوحدة للبيانات المدمجة (Panel Unit Root Tests)

POPGR	متغيرات النموذج					الفرضية الصفريية Null Hypothesis	الاختبار Test
	Deb	REV	Inf	GCG	EXP		
- 0.78 (0.19)	-1.02 (0.15)	-2.57 (0.00)	0.90 (0.82)	-1.74 (0.04)	0.76 (0.78)	Unit root (common process)	Levin, Lin & Chu t*-statistic Level 1st diff
-4.70 (0.00)	-3.79 (0.00)		-5.52 (0.00)		-4.50 (0.00)		
2.21 (0.01)-	0.26 (0.60)	-0.85 (0.20)	0.39 (0.65)	-1.68 (0.04)	0.90 (0.81)	Unit root (Individual process)	Im, Pesaran & Shin w- statistic Level 1st diff
	0.23 (0.04)-	-1.45 (0.05)	-1.91 (0.03)		-3.33 (0.00)		
8.80 (0.55)	9.12 (0.52)	7.69 (0.66)	24.9 (0.01)	22.12 (0.01)	17.71 (0.06)	Unit root (Individual process)	Fisher-pp Chi-square Level 1st diff
26.7 (0.00)	21.86 (0.01)	30.23 (0.00)			55.3 (0.00)		

ملاحظة: تم استخدام الاختبار من خلال الخيار (Individual Intercept).
 وطول فترة الإبطاء المناسبة تمت وفق الاختيار الآلي (Schwarz Info Criterion) باستخدام طريقة (Bartlett-Kernel).
 () احتمالية عدم استقرار المتغير بناء على الفرضية الصفريية بأن المتغير يحتوي على جذر الوحدة.

ملحق (2)

نتائج اختبارات التكامل المشترك للبيانات المدمجة (Panel Cointegration Test)

النتيجة	المعنوية الاحصائية (Significance Probability)	Test-Statistic	الفرضية (الفرضية الصفرية Null Hypothesis)	الاختبار (Test)
يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج	0.00	-3.15	لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج	Kao Residual Cointegration Test ADF- statistic
يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج	0.89 0.92 0.00 0.00 0.99 0.00 0.00	-1.25 1.43 -5.74 -2.56 2.51 -9.97 -4.04	لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج	Pedroni Residual Cointegration Test panel v-statistic panel rho-statistic panel pp-statistic panel ADF-statistic group rho-statistic group pp-statistic group ADF-statistic

ملاحظة: تم استخدام الاختبار من خلال الخيار (Individual Intercept).

وطول فترة الإبطاء المناسبة تمت وفق الاختبار الآلي (Schwarz Info Criterion) باستخدام طريقة (Bartlett-Kernel).

المصادر

طريقة أطلس.
البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي للمالية العامة، أعداد
مختلفة، عمان، الأردن.
غرفة صناعة الأردن (2012). تقرير موجز حول تقرير التنافسية
العالمي 2012-2013، عمان، الأردن.
وزارة المالية الاردنية (2014). نشرة مالية الحكومة العامة،
مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية، أعداد مختلفة،
عمان، الأردن.

الإسماعيلي، سالم والبوسعيد، عزان وسرفانتس، ميغيل
ومكماهون، فريد (2012). الحرية الاقتصادية في العالم
العربي: التقرير السنوي لعام 2012، مؤسسة فريدريش ناومان
من أجل الحرية ومؤسسة البحوث الدولية في سلطنة عمان،
عمان.
البنك الدولي (2012). تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم
العربي.
البنك الدولي (2012). قائمة الدول حسب الناتج المحلي للفرد:

Allen, Richard and Tommasi, Daniel (2001). *Managing
Public Expenditure: A Reference Book for Transition
Countries*, (2nd ed), Paris: rue Andre-pascal.

Ang, James B. (2008). *Private Investment and Financial
Sector In Developing Countries*, Monash Economics
Working Paper 07/08, Monash University, Department

- of Economics.
- Aregbeyen Omo O., Akpan Usenobong, F. (2013). Long-term determinants of government expenditure: A disaggregated analysis for Nigeria, *Journal of Studies in Social Sciences*, 5 (1), 31-87.
- Barro, R.J. (1990). Government spending in a simple model of endogeneous growth, *Journal of Political Economy*, 98 (5), 103-125.
- Burkhead, Jesse and Jerry, Miner (2007). *Public Ependiture*, (2nd ed), Chicago: Aldine Transaction, U.S.A.
- Chena, Shyh-Wei (2008). Untangling the web of causalities among four disaggregate government expenditures, government revenue and output in Taiwan, *Publishing Models and Article Dates Explained*, Article Views: 16, 99-107.
- Edame G. E. (2014). Public infrastructure spending and economic growth in Nigeria: An Error Correction Mechanism (ECM) approach, *Journal of Social Economics Research*, 1 (7), 129-140.
- Fan, Shenggen and Rao, Neetha (2003). *Public spending in developing countries: Trend, Determination and Impact*, EPTD DISCUSSION PAPER NO. 99, Washington, U.S.A.
- Fausto, Domenicantonio (2010). Public expenditure in Italian public finance theory, *The European Journal of the History of Economic Thought*, 17 (4), 909-931.
- Gujarati, Damodar (2003). *Basic Econometrics*, (4nd ed), McGraw- Hill, New York.
- Holley, H. Ulbrich (2011). *Public Finance in Theory and practice*, (2nd ed), New York: Routledge.
- International Monetary Fund (2014). *Government Finance Statistics Manual*, Washington, U.S.A.
- Joulfaiana, David and Mookerjeeb, Rajen (2006). Dynamics of Government revenues and expenditures in industrial economies, *Applied Economics*, 23 (12), 1839-1844.
- Levin, A, Lin, C. F and Chu, C. (2002). Unit root tests in panel data: Asymptotic and finite sample properties, *Journal of Econometrics*, 108, 1-24.
- Li, Xiaoming (2001). Government revenue, government expenditure and temporal causality: evidence from China, *Applied Economics*, 33 (4), 485-497.
- Lusinyan, Lusine and Thornton, John (2011). The Intertemporal Relation Between Government Revenue and Expenditure In The United Kingdom, *Publishing Models and Article Dates Explained*, 2321-2333.
- Mehrara, Mohsen and Pahlavani, Mosayeb and Elyasi, Yousef (2011). Government Revenue and Government Expenditure Nexus in Asian Countries: Panel Cointegration and Causality, *International Journal of Business and Social Science*, 2 (7).
- Obben, J. (1998). The Demand for Money in Brunei, *Asian Economic Journal*, 12 (2), 109-121.
- Oktayer, Asuman and Oktayer, Nagihan (2013). Testing Wagner's Law for Turkey: Evidence from a Trivariate Causality Analysis, *Prague Economic*, Paper 2.
- Owoye, Oluwole and Olugbenga, A. Onafowora (2011). The Relationship between Tax Revenues and Government Expenditures in European Union and Non-European Union OECD Countries, *Public Finance Review*, 39 (3), 429-461.
- Ozsoya, Onur (2007). Government budget Defs, defense expenditure and income distribution: the case of Turkey, *Defense and Pease Economics*, 19 (1), 61-75.
- Park, J. (1992). Canonical Cointegrating Regression, *Econometrica*, 60, 119-143.
- Pedroni, P. (2004). Panel cointegration: Asymptotic and finite sample properties of pooled time series with an application to the PPP hypothesis, *Econometric Theory*, 20, 597-625.
- Petanlar, Saeed Karimi and Sadeghi, Somaye (2012). Relationship between Government Spending and Revenue: Evidence from Oil Exporting Countries, *International Journal of Economics and Management Engineering*, University of Mazandaran, Babolsar, Iran.
- Pevcin, P. (2005). *Government and Economic Performance*, Enterprise in Transition: International Conference Proceedings, Sixth International Conference

- on Enterprise in Transition, 1291-1300.
- Phillips, P. and Hansen, B. (1990). Statistical Inference In Instrumental Variables Regression With I(1) Processes, *Review of Economic Studies*, 57, 99-125.
- Phillips, P.C.B and Moon, H.R. (1999). Linear Regression Limit Theory for Nonstationary Panel Data, *Econometrica*, 67, 1057-111.
- Schully, G.W. (1994). *What is the optimal size of government in the Unites States*, NCPA Policy, Report No. 188.
- Schully, G.W. (2008). *Optimal taxation, economic growth and income inequality in the United States*, NCPA Policy Report No. 316.
- Stock, James H. and Mark W. Watson (1993). A Simple Estimator of Cointegrating Vectors In Higher Order Integrated Systems, *Econometrica*, 61 (4), 783-820.
- Stock, James H. and Mark W. Watson (2012). *Introduction to Econometrics*, 3rd ed, Pearson Addison-Wesley, Chapter 10.
- Sturm, Jan-Egbert (2001). *Determinant of Public Capital Spending in Less-Developed Countries*, University of Groningen and CESifo Munich.
- Takuo, Dome (2004). *The Political Economy of Public Finance in Britain 1767-1873*, RotiedgeTaylor and Francis Group, London.
- Tanzi, Vito (2005). The Economic Role of The State In The 21st Century, *Cato Journal*, 25 (3).
- Wooldridge, Jerrey M. (2010). *Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data*, MIT Pres, Chapter 10.

Public Expenditure Determinants in Some Arab Countries during the Period (2000-2014)

Saleem Sulieman AL-Hajaya¹

ABSTRACT

This study aims to analyze the public expenditure determinants for Jordan, Lebanon, Egypt, Morocco and Tunisia over the period 2000-2014 using a theoretical and quantitative analysis methodology. An econometrics model was built to measure the public expenditure determinants in the above countries using econometrics methods which are used in Panel Data.

The researcher adopted LLC (Levin, Lin and Chu), Im Pesaran and Shin (IPS) and Fisher PP to test the stability of the study variables. In addition, co-integration tests were used to examine the study variables, namely, Kao test and Pedroni test. Depending on the analyses of the above tests, the model of the study was analyzed and the results were obtained using Panel Dynamic Ordinary Least Square (Panel DOLS).

The main results of this study demonstrated that the public revenue and the public debt in addition to the inflation rate and population growth rate are the most important factors that determine the expansion of public expenditure in the above countries. The results also showed that there is no clear relationship between economic growth and public expenditure in these countries.

Keywords: Determinants of public expenditure, the public expenditure, panel data, panel dynamic OLS, Jordan, Lebanon, Egypt, Morocco and Tunisia.

¹ Al-Zaytoonah University, Amman, Jordan.

✉ Saleem_hajaya@yahoo.com

Received on 24/10/2016 and Accepted for Publication on 10/7/2017.